وما كان جوهرًا لا يجوز ان يجعله عرضًا دليلنا ان الجوهر لا يخلو
اما ان يكون جوهرًا لذاته او لما هو عليه في ذاته او لوجوده او لحدوثه على
وجه او لعدمه او لوجود معنى او لعدم معنى او بالفاعل ولا يجوز ان يكون
لوجوده لان الوجود في الذوات كلها صفة واحدة وكان يجب ان يكون
كلها جواهر بل يكون جوهرًا وسوادًا او بياضًا وهذا فاسد ولان الوجود يشمل
على المتماثل والمتضاد والمختلف بدلالة انه لا يكون جوهرًا سوادًا لوجوده ولا يجوز ان
يكون لحدوثه لوجهين احدهما ان الحدوث مستمر في الجميع كما قلنا في الوجود وكان ٥
يجب ان يكون الجميع جواهر والثاني انه كان يجب ان لا يكون جوهرًا في حال البقا
لانه لا يجوز بقا المعلول مع عدم العلة ولا تقدم العلة على المعلول ولا يكون
لحدوثه على وجه لانه ليس هاهنا وجه يشار اليه يمكن ان يعلق به هذا الحكم
ولانه لا يجوز ان يكون حادثًا على وجه حال البقا فكان يجب ان لا يكون جوهرًا
ولا يجوز ان يكون لعدمه لانه يوجب ان لا يكون الموجود جوهرًا وهذا باطل
ولا يجوز ان يكون جوهرًا لوجود معنى لانه كان يجب ان يكون ذلك المعنى يختص لصفة
لاحلها يوجب كون الجوهر جوهرًا فيجب ان يستحق تلك الصفة لمعنى آخر لان
الصفتين اذا استحقتا على وجه واحد فاذا كان احداهما لمعنى فالاخرى
ايضًا تكون لمعنى وذلك يوجب وجود ما لا يتناهى من المعاني ولان ذلك المعنى
كان يجب ان يكون حالًا لا فيه ولا يكون حالًا الا ويكون متحيزًا فيودي الى ان
يكون كل واحد منهما محتاجًا الى صاحبه وهذا يجري في الاستحالة
مجرى احتياج الشي الى نفسه ولا يجوز ان يكون لعدم معنى لان المعدوم
لا يختص ببعض الذوات دون بعض وكان يجب ان يكون جميع الذوات جوهرًا

٤

سوادًا او لا يكون ان يكون لما هو عليه في ذاته لانه ليس للجوهر صفة اخرى
يشار اليها ويعلم ويقال انه جوهر لاجلها ولانا نريد نقول انا
انه جوهر لما هو عليه في صفاته واذا بطلت هذه الوجوه بقي الكلام بيننا
وبين من خالفنا في هل يجوز ان يكون بالفاعل ام لا فالدليل على انه لا يكون
ان يكون بالفاعل انه لو كان بالفاعل لصح ان يوجده ولا يجعله جوهرًا لان
ما كان بالفاعل يتبع اختياره فكان يصح ان لا يختار ان يجعله جوهرًا وكان
يصح ان يختار ان يجعله سوادًا ولو صح منه ان يجعله على هاتين الصفتين
على البدل جاز ان يجعله جوهرًا سوادًا وسوادًا حموضة لانه لا تضاد بين الصفتين
ولا ما يجري مجرى التضاد فلا مانع منه ولو جاز ذلك لكان اذا طرى الناسخ
ينفيه من احد الوجهين ولا ينفيه من الوجه الآخر فيكون موجودًا معدومًا
وهذا محال فما ادى اليه يكون فاسدًا ولا يلزمنا الامر والنهي لانه ليس بينهما ما يجري
مجرى التضاد لما يرجع الى الارادة والكراهة ولا يلزمنا الحسن والقبح
لان ليس بينهما ما يجري مجرى التضاد لما يرجع الى الارادة والكراهة ولا يلزم
الحسن والقبح لان ليس بينهما ما يجري مجرى التضاد لو جوب الحسن عن جميع وجوه
القبح فان قيل بين الجوهر والسواد ما يجري مجرى التضاد من وجهين فلذلك
لا يصح ان يجعله سوادًا جوهرًا احدهما ان الجوهر لا يكون جوهرًا الا ويكون
متحيزًا ولا يكون السواد سوادًا الا ويكون غير متحيز والثاني ان يجيز الجوهر
يصح وجود الناسخ بحيث هو وكونه سوادًا يخل وجود الناسخ بحيث هو قلنا
اما الاول فلا يصح لانه لا تنافي في السواد والحموضة والخلاف فيهما واحد
وايضًا فليس كونه سوادًا يقتضي ان لا يكون متحيزًا ولا كونه متحيزًا يقتضي ان
لا يكون سوادًا فلا يجب اذا جعل سوادًا جوهرًا ان يكون متحيزًا غير متحيز واذا كان

Copyright © King Saud University